

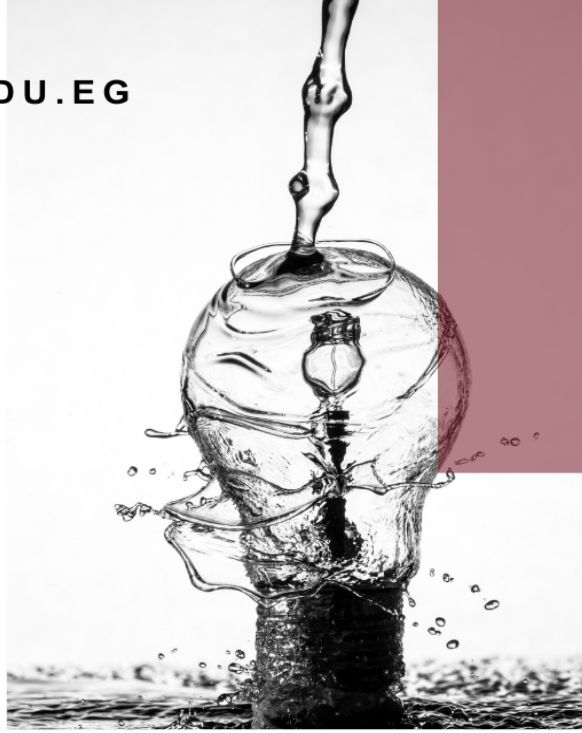
مستقبل التعليم في مصر ما بعد 2025

موجز سياسات

لقاء الخبراء لعام 2025/2024
الحلقة السادسة
مارس 2025



WWW.INP.EDU.EG



مستقبل التعليم في مصر ما بعد 2025

لقاء الخبراء لعام 2025/2024 الحلقة السادسة

مقدمة

هناك العديد من المحاور والقضايا الحاكمة للتعليم التي يتطلب مناقشتها وطرح سياسات بشأنها، مثل سبل تمويل التعليم في ظل ظهور أشكال جديدة لتقديم الخدمة التعليمية، وكيفية الحفاظ على الحقوق الدستورية الخاصة بالتعليم مع الأخذ بالمنهج العلمي في التخطيط له، والتكنولوجيا والتعليم في عصر يسود فيه الذكاء الاصطناعي في العديد من مناحي الحياة. ومن ثم يعتبر مناقشة مستقبل التعليم في مصر من الموضوعات الجديرة بالاهتمام والحوار بشأنها.

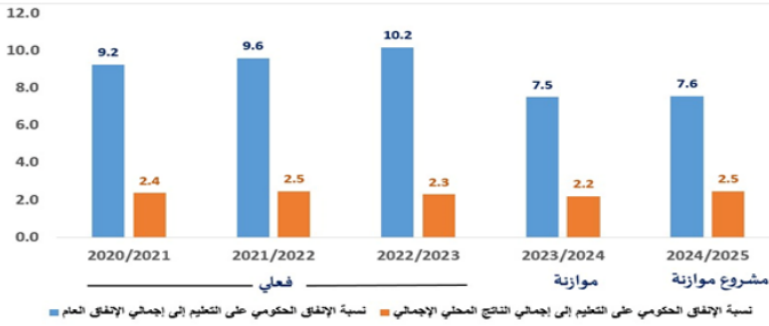
أولاً: واقع التعليم في مصر

سجلت بيانات العام الدراسي 2025/2024، وجود ما يقرب من 30 مليون طالب في المنظومة التعليمية بمرحلتي التعليم ما قبل الجامعي والتعليم الجامعي، حيث يوجد في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي حوالي 26 مليون طالب، 87٪ من هؤلاء الطلاب يدرسون في مدارس حكومية.

وصلت كثافة الفصول بالمرحلة الابتدائية إلى نحو 50 تلميذ في عام 2024/2023، تنخفض إلى حوالي 48 طالب في المرحلة الإعدادية في ذات العام، ونحو 42 طالب في مرحلة الثانوي العام. أما مؤشر عدد الطلاب للمدرسين، فقد سجل في التعليم الحكومي بالمرحلة الابتدائية حوالي 36 طالب/مدرس في عام 2024/2023، انخفض إلى حوالي 26 طالب/مدرس بالمرحلة الإعدادية، ثم انخفض إلى نحو 22 طالب/مدرس بمرحلة الثانوي العام.

وفيما يتعلق بالتعليم الجامعي والعالي، يوجد 3.7 مليون طالب يدرسون في 27 جامعة حكومية، و35 جامعة خاصة، و20 جامعة أهلية، و10 جامعات تكنولوجية، و9 فروع لجامعات دولية، و181 معهد، بالإضافة إلى 10 جامعات باتفاقيات دولية. وتشير بيانات الإنفاق الحكومي على التعليم إلى أن نسبته للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2021/2020 - 2025/2024) في حدود 2.5٪ أو أقل كما هو موضح في الشكل التالي.

نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم إلى إجمالي الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2021/2020 - 2025/2024)



المصدر: تم إعداده اعتمادًا على البيانات الواردة في: وزارة المالية، البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة، الموقع الإلكتروني للوزارة: MOF.GOV.EG. وأيضا: الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية [HTTPS://WWW.MPED.GOV.EG](https://www.mped.gov.eg) والتعاون الدولي.

وبالنسبة لترتيب مصر في المؤشرات العالمية التي تقيس جودة التعليم سواء في مرحلة ما قبل الجامعي أو الجامعي، فمصر تُحرز بعض التقدم في بعض هذه المؤشرات، لكنها تأتي متأخرة في ترتيبها عن بعض الدول العربية مثل بعض دول الخليج والأردن وتونس ولبنان.

ثانياً: أهم جهود الدولة في قطاع التعليم



ثالثاً: أهم التحديات التي تواجه منظومة التعليم

- 1 مشكلة تمويل تطوير التعليم
- 2 انخفاض مستوى جودة التعليم الفني، وضعف التطبيق العملي في مواقع العمل
- 3 ضعف التنسيق بين منظومي التعليم قبل الجامعي والتعليم العالي
- 4 وجود الفجوة الرقمية وضعف مستوى مهارات استخدام الإنترنت والتطبيقات التكنولوجية المختلفة، وخاصة في المناطق الريفية الأكثر فقراً
- 5 ارتفاع تكلفة التعليم بالنسبة للأسر المصرية منخفضة ومحدودة الدخل
- 6 انخفاض كفاءة إدارة العملية التعليمية والمركزية، والتعددية والثنائية في نظم التعليم التي تُعوق وجود إدارة قوية للمنظومة التعليمية

رابعاً: آراء الخبراء

1- الرؤية الاستراتيجية الشاملة للتعليم

- أهمية تطوير التعليم كأولوية وطنية، فهو محرك أساسي لعملية التنمية، مع التأكيد على ضرورة وجود رؤية استراتيجية واضحة طويلة الأجل للتعليم في مصر لا تتغير بتغير الوزارات.
- الفلسفة التعليمية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بفلسفة المجتمع، فالتعليم ليس مجرد عملية نقل معلومات، بل هو جزء لا يتجزأ من تشكيل المجتمع ورؤيته.
- قضية التعليم بشكل عام معقدة، فلا تظهر نتائج (ثمار) تطوير التعليم إلا بعد مرور مدة تتراوح من 14 إلى 20 عامًا. وبالتالي، لابد من وجود إرادة سياسية واستمرارية. الفترة الحالية تمثل الوقت المناسب لوضع استراتيجية مصر 2050، واستراتيجية خاصة بالتعليم لا تتغير.

2- رفع التعليم قبل الجامعي وتطويره

- يجب أن يكون النظام الوطني هو الغالب مع تطويره بدون التعددية الشديدة القائمة الآن.
- ينبغي تطوير تقييم الطلاب والاختبارات، بحيث يكون هناك اختبار حقيقي قادر على قياس القدرة على التحصيل واختلاف قدرات الطلاب.
- أهمية التكامل بين التعليم الجامعي والتعليم ما قبل الجامعي، ودمج التكنولوجيا في الثانوية العامة.

3- التعليم الفني وتطويره

- مشكلة التعليم الفني في مصر هي مشكلة اجتماعية بالدرجة الأولى، حيث ارتبط هذا النوع من التعليم بالمستويات الاجتماعية الأقل. ومن ثم حل هذه المشكلة هو حل اجتماعي بحت.
- لتطوير المناهج وتطوير منظومة التعليم الفني لتلبية احتياجات سوق العمل الفعلية، من الضروري النظر في احتياجات سوق العمل على المدى القصير والمتوسط والطويل.
- يمكن العمل على ثلاثة محاور لتطوير منظومة التعليم الفني، وهي محور الحوكمة بحيث يتم التشاور والاتفاق على مشروع الاستراتيجية التعليمية الثابتة لمصر، وأن يكون

أي مسؤول مُلزماً بهذه الاستراتيجية، مع تجميع النماذج المتعددة للتعليم الفني في نموذج وطني واحد. والمحور الثاني هو تطوير جودة التعليم الفني مثل مؤهلات المعلمين، والمناهج، والتجهيزات، وخلافه. والمحور الثالث هو ارتباط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل.

- وجود حوافز ضريبية للقطاع الخاص حتى يتمكن من إنشاء مدارس تكنولوجية وجامعات تكنولوجية بدون أعباء.

4- التعليم الجامعي وتطويره

- التوسع الكبير في إنشاء الجامعات الأهلية والخاصة وغيرها بدون رؤية واضحة وتجهيزات أساسية لهذه الجامعات، حتى أصبحت هذه الجامعات مجرد مبانٍ فقط.
- يوجد بالتعليم الجامعي بعض الجوانب المضيئة التي يمكن العمل عليها، مثل أساليب تدريس وتقييم غير نمطية.
- التعليم المستمر ضرورة وليس رفاهية، وأصبح جزءاً من الحياة.

5- دور المعلم في العملية التعليمية

- يجب إعطاء المعلم الأولوية، والتكنولوجيا أدوات مساعدة.
- يجب النظر إلى كليات التربية بشكل متعمق وأن يتم إعداد المعلم فيها، مع العودة إلى نظام التكليف لخريجها وإلغاء نظام المسابقات.
- يمكن أن تكون عدد سنوات الدراسة في كليات التربية خمس سنوات، على أن تشمل السنة الخامسة على الممارسة العملية.
- التركيز على تحسين وضع المعلمين، بما في ذلك تدريبهم المستمر، وزيادة مكافأتهم، وتعزيز مكانتهم داخل النظام التعليمي. ويمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال صندوق لدعم المعلم.
- يمكن أن يكون هناك رخصة لمزاولة مهنة التدريس في مصر، مع تحديد المطلوب للحصول على هذه الرخصة.

6- تمويل التعليم

- التراجع المستمر في الإنفاق على التعليم، ويعتبر هذا التوجه تراجعاً كبيراً في دور الدولة، وبشكل إخلالاً دستورياً فيما يتعلق بتطبيق النسبة المحددة في الدستور للإنفاق على التعليم من الناتج القومي.
- يجب أن يكون الدور الأساسي للدولة هو ضمان العدالة والمساواة في الوصول إلى التعليم، وليس تحويله إلى سوق تنافسية تقتصر على الفئات القادرة على الدفع.
- في حقيقة الأمر لا توجد مجانية التعليم، ولكن لا ينبغي إلغاؤها خاصة في التعليم الأساسي، ومن الممكن وضع ضوابط للقبول في التعليم العالي.
- أهمية كفاءة الإنفاق على التعليم على الرغم من محدوديته.
- ضرورة زيادة الاستثمار في التعليم، خاصة في الجامعات الحكومية، وضمان أن تكون موارد التعليم موجهة بشكل فعال نحو تحسين الأداء الأكاديمي.

7- التكنولوجيا والتعليم

- أن التوجه نحو "الابتكار التكنولوجي" كحل لجميع مشاكل التعليم قد يساهم في تجاهل المشكلات الحقيقية.
- أهمية مناقشة كيفية استخدام التكنولوجيا بشكل متوازن في العملية التعليمية دون الاعتماد عليها بشكل كامل.

8- تكافؤ الفرص التعليمية

- التأكيد على حصول جميع الطلاب على فرص متساوية في التعليم الجيد بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية ومواقعهم الجغرافية.

9- التفاوتات الإقليمية في التعليم

- أهمية معالجة الفجوات التعليمية بين المحافظات المختلفة، بما في ذلك المناطق الريفية، والتأكد من توفير فرص تعليمية متساوية لجميع الأطفال في كافة أنحاء الجمهورية.

10- التكامل بين التعليم وسوق العمل

- أهمية التمييز بين التعليم قبل الجامعي والتعليم الجامعي وبناء القدرات، حيث يعتمد بناء القدرات على سوق العمل.
- يجب أن تُثقل مهارات خريجي الجامعات بمهارات أخرى وبرامج بناء القدرات.

11- حوكمة منظومة التعليم وإطارها المؤسسي

- من الصعب أن تتوافق الحوكمة مع صنع القرار، بسبب عدد التداخلات الرهيب بين الوزارات ومجالس التعليم المختلفة، ويترتب على ذلك تضارب الآراء والقرارات.

12- إعادة بناء قيم التعليم في المجتمع المصري

- حدثت تغيرات اجتماعية كبيرة انعكست على المنظومة التعليمية، مما يستوجب التعامل معها.
- العودة إلى القيم الأساسية التي كانت تحترم دور المعلم والتقدير الكامل له.

تم إعداد هذا العدد من الآراء المستخلصة من لقاء الخبراء للعام الأكاديمي 2024-2025.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات والآراء الواردة في هذه اللقاءات لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المعهد. تهدف السلسلة إلى طرح وجهات النظر المختلفة حول القضايا المطروحة والتعمق في رؤى متعددة لتعزيز فهم قضايا متنوعة تدعم التنمية المستدامة.

كل الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور بأي شكل من الأشكال الورقية أو الإلكترونية أو الميكانيكية أو التحريرية، بما في ذلك أنظمة تخزين واسترجاع المعلومات، دون إذن كتابي من الناشر.